رؤية ليبيا 2035

مساهمة شبابية في رسم مستقبل ليبيا



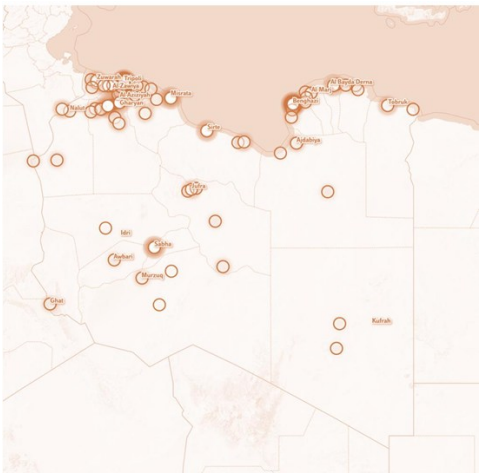
يونيو 2025

من إعداد منصة الشباب التابعة لصناع السلام – ليبيا

صُناع السلام ليبيا
PEACE MAKERS LIBYA

ماهي منصة الشباب؟

- شبكة تضم أكثر من 600 شاب وشابة.
- في أكثر من 60 مدينة حول ليبيا شرق، غرب، جنوب.
- تمثل النساء في الشبكة بنسبة 35% من اجمالي الشبكة
- متوسط الأعمار هو 27 سنة.



أهدافنا:

1. توفير مساحة آمنة للحوار والتعلم بين الشباب.
2. تمكين الشباب ليصبحوا أكثر فاعلية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
3. بناء شبكة من الباحثين الشباب المتخصصين في القضايا الاقتصادية الليبية.





شكر

تم إعداد هذه الوثيقة بفضل مساهمات مختلف أعضاء منصة الشباب التابعة لصُنّاع السلام - ليبيا، وبدعم فني ومعرفي من منصة المتوسط التابعة لجامعة لويس في روما، إيطاليا، وذلك في إطار شراكة طويلة الأمد بين فرق المنظمتين تمتد لأكثر من عقد.

نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إعداد، تحرير، وتنقيح هذه الوثيقة، وعلى وجه الخصوص إلى المنسقين أحمد شنبر (فريق صُنّاع السلام – ليبيا) وعبد الكريم السكوري (فريق منصة المتوسط).

تنويه

تُعبّر هذه الوثيقة عن مسؤولية فكرية تهدف إلى الإسهام في النقاش الوطني حول مستقبل ليبيا، ولا تمثّل بأي حال من الأحوال دعماً لأي جهة أو فاعل بعينه. جميع الآراء والمقترحات الواردة فيها تهدف لتعزيز الحوار البنّاء والشامل بين مختلف مكونات المجتمع الليبي.

منهجية إعداد الوثيقة

تُعَد هذه الوثيقة حصيلة عملية تفكير منهجية متعدد ة المراحل، جمعت بين التشاور، وتبادل الخبرات، وتلاقي الرؤى بين فئات شبابية متنوعة. وقد استند إعداد هذه الرؤية المستقبلية أساسًا إلى سلسلة من ثماني جلسات حوارية افتراضية نُظمت كأنشطة تفكير منهجي، شارك فيها أكثر من 150 شابة وشابًا من أعضاء منصة الشباب من كل مناطق ليبيا ومن خلفيات أكاديمية، مهنية وسياسية مختلفة، كما تعززت هذه العملية من خلال تنظيم نشاطين حضوريين في زوارة واوباري، مما أتاح توسيع نطاق المشاركة وضمان تمثيل التنوع الجغرافي في ليبيا.

واستفادت الرؤية أيضًا من الملاحظات البحثية التي أعدها المشاركون في منتدى ليبيا لبحوث الاقتصاد الشبابي، المموَّل من قِبل البنك الدولي، والذي شمل أنشطة لبناء القدرات وتبادل الخبرات مع عدد من الخبراء المحليين والدوليين.

أيضا جاء هذا العمل نتيجة تراكم الرصيد الحواري للمنصة منذ انطلاقها في أغسطس 2022 حتى اليوم كما جاءت هذه الرؤية تطوير لجهود الشباب في اطلاق نداء الشباب من اجل المستقبل الاقتصادي في ليبيا يناير 2024، فكانت هذه الوثيقة تتويجا لكل هذه الجهود.

وأخيرًا، جاء هذا العمل مدعومًا بالصلة المباشرة بين منصة الشباب ومسار الحوار رفيع المستوى ضمن مبادرة "خارطة الطريق متعددة المسارات لإعادة إطلاق العملية السياسية في ليبيا"، التي تقودها منظمة صُنّاع السلام – ليبيا، بالشراكة مع منصة المتوسط التابعة لجامعة لويس في روما، وذلك في إطار مشروع "المنصة السياسية الليبية الدائمة" المموَّل من الاتحاد الأوروبي.

مقدمة

في ظل التحولات العميقة التي تمر بها بلادنا الحبيبة ليبيا، وفي مواجهة تحديات غير مسبوقة تمس كيان الدولة وكرامة الإنسان، تبرز الحاجة الملحة إلى مشروع وطني شامل، يُعيد رسم ملامح المستقبل، ويوحّد الجهود حول رؤية جامعة تنقل البلاد من حالة التشرذم والجمود إلى أفق من التنمية والاستقرار والازدهار.

انطلاقًا من هذه القناعة، وبناءً على الإيمان العميق بقدرة الشعب الليبي، وخصوصًا شبابه، على التغيير الإيجابي، تقدم منصة الشباب التابعة لمنظمة صناع السلام - ليبيا هذا المشروع الاستراتيجي بعنوان "رؤية ليبيا 2035"، وهي رؤية تستند إلى تحليل واقعي لمكامن القوة والفرص والتحديات، وتستشرف مستقبَلًا تتكامل فيه القيم الوطنية مع متطلبات العصر الحديث.

نحن، الشباب الليبيون من مختلف المدن والمناطق والخلفيات، عملنا معًا بروح الفريق والانتماء على بلورة هذه الرؤية، التي لا تمثل فقط طموح فئة من المجتمع، بل هي انعكاس لتطلعات أوسع، تعبر عن صوت مواطن يتوق إلى العيش في دولة تحترم إنسانيته، وتؤمن بحقه في الأمان والعدالة والفرص المتكافئة.

تعكس هذه الرؤية التزامًا وطنيًا غير مشروط نحو بناء ليبيا الجديدة، دولة مدنية حديثة، ديمقراطية في حكمها، عادلة في توزيعها للثروات، مزدهرة في اقتصادها، منفتحة على العالم، ومستقرة داخليًا، وهي تدعو إلى شراكة حقيقية بين مؤسسات الدولة والمجتمع، قائمة على الثقة المتبادلة والمحاسبة والشفافية.

لم تكن هذه الوثيقة وليدة نخبة محدودة، بل نابعة من ورش عمل ومشاورات واستطلاعات شارك فيها العشرات من الشباب، نساءً ورجالًا، ممن آمنوا بأن التغيير يبدأ بالكلمة، ويترسخ بالفعل، وقد تم الاستفادة من تجارب دولية ناجحة، مع مواءمتها للسياق الليبي بكل تحدياته وتعقيداته وفرصه.

إن "رؤية ليبيا 2035" لا تدّعي احتكار الحقيقة ولا تمثل مشروعًا سياسيًا ضيقًا، بل هي أرضية وطنية مرنة يمكن تطويرها وتبنيها من مختلف الفاعلين الرسميين والمجتمعيين، كمخطط استراتيجي عابر للانقسامات، يُرسي دعائم مستقبل مشترك، ويضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

نضع هذه الرؤية بين أيدي كل الجهات المعنية ببلورة رؤى وخطط عمل مستقبلية لبلدنا الحبيب، بما فيها السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، الأحزاب السياسية، المؤسسات المجتمعية، النقابات، وكل مواطن ومواطنة، ساعين إلى أن تكون منارة للأمل ومرجعًا عمليًا لصناعة سياسات حقيقية تلامس طموحات الليبيين، وتستند إلى أولوياتهم ال فعلية، لا إلى وعود مؤقتة أو شعارات عابرة.

رؤيتنا

ليبيا 2035: دولة مدنية مستقرة، ديمقراطية وعادلة، تستثمر تنوعها ومواردها لبناء اقتصاد متنوع ومجتمع مزدهر، وتضمن كرامة الإنسان، وُتُعيد ثقة المواطن في مؤسسات وطنية فاعلة وشفافة، وتلعب دورًا إيجابيًا في محيطها الإقليمي والدولي.

أهداف الرؤية

1. بناء دولة مؤسسات قوية وشفافة
2. تنويع الاقتصاد الليبي بعيدًا عن النفط
3. الاستثمار في رأس المال البشري (الشباب والتعليم)
4. تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة
5. النهوض بالبنية التحتية والخدمات الأساسية
6. إحياء الهوية الثقافية والتراث الليبي
7. التحول الرقمي الشامل والإدارة الذكية
8. تفعيل الدور الإقليمي والدولي لليبيا

المحاور الإستراتيجية للرؤية

ترتكز الرؤية على تسعة محاور استراتيجية متكاملة وهي كالتالي:

يتمثل المحور الأول في اقتصاد متنوع ومستدام، من خلال تطوير قطاعات الزراعة، السياحة، الصناعة، والخدمات، إلى جانب دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، وإصلاح النظام المصرفي والمالي. أما المحور الثاني فيتعلق بـالحوكمة وبناء المؤسسات، عبر إصلاح القضاء، مكافحة الفساد، تعزيز دور المؤسسات الرقابية، ودعم اللامركزية وتمكين البلديات.

يرّكّز المحور الثالث على البنية التحتية والخدمات، ويشمل إعادة إعمار المدن المتضررة، وتطوير الطرق والموانئ والمطارات، وتحسين خدمات الكهرباء، المياه، والاتصالات. بينما يُعنى المحور الرابع برأس المال البشر ي والتعليم، من خلال إصلاح شامل لقطاع التعليم والتدريب المهني، وتمكين الشباب والنساء، وتعزيز البحث العلمي والابتكار.

فيما يسعى المحور الخامس إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وجودة الحياة عبر تطوير القطاع الصحي، وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي، ودعم الفئات الهشة والإسكان الاجتماعي ويتناول المحور السادس البيئة والتنمية المستدامة، من خلال حماية الموارد الطبيعية، والتحول نحو الطاقة المتجددة، ومكافحة التصحر والتلوث البحري.

أما المحور السابع، فيُعنى بـالثقافة والسياحة والهوية، عبر إحياء المواقع الأثرية، دعم الفنون والصناعات الإبداعية، وترويج السياحة الثقافية والبيئية. ويتناول المحور الثامن ليبيا الرقمية، عبر أتمتة الخدمات الحكومية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتشجيع الابتكار والشركات الناشئة وأخيرًا، يسعى المحور التاسع إل ى تعزيز دور ليبيا على الساحة الدولية، من خلال توطيد العلاقات الدبلوماسية، والمساهمة في استقرار المنطقة، وجذب الاستثمارات الأجنبية.



التحليل والتوصيات لمحاور الرؤية

اقتصاد متنوع ومستدام

يُعدّ الاعتماد على النفط في ليبيا من أبرز مظاهر الخلل في بنيتها الاقتصادية، إذ يشكل نحو 90% من إيرادات الدولة و70% من الناتج المحلي الإجمالي. وانطلاقًا من هذا الواقع، تسعى الرؤية إلى تصوّر هيكل اقتصادي جديد يقوم على تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير قطاعات الصناعة، والخدمات، والسياحة، والزراعة — وهي قطاعات أهدرت فيها ليبيا فرصًا اقتصادية هامة على مدار العقود الماضية.

فعلى سبيل المثال، تشير تقارير البنك الدولي إلى أن ليبيا تمتلك أكثر من مليوني هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أن نسبة المساحة المستغلة منها لا تتجاوز 20%. كما أن السياحة ،لا سيما التاريخية والساحلية، تملك مقومات واعدة، مع وجود أكثر من 20 موقعًا أثريًا مصنفًا من قبل اليونسكو .أما الصناعة، فتتطلب تحليلًا معمّقًا واستراتيجية دقيقة، إذ تحتاج ليبيا إلى بنية تحتية تشريعية واستثمارية تسمح بإنشاء مناطق صناعية حرة قادرة على جذب رؤوس الأموال وتوفير منصات فعالة للشراكة بين القطاعين العام والخاص .وفي ما يخص قطاع الخدمات ،فبإمكانه خلق آلاف فرص العمل من خلال تطوير الخدمات المصرفية، والنقل، والخدمات الرقمية — وهي مجالات لا يزال المواطن الليبي يواجه فيها تحديات كبيرة في ما يتعلق بجودة الخدمات وسهولة الوصول إليها.

وتقترح الرؤية في هذا السياق إنشاء صندوق استثماري سيادي مخصص لتمويل المشاريع التنموية في هذه القطاعات، إلى جانب اعتماد خطة وطنية لدعم ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الصدد، تقترح الوثيقة تبني مشاريع من قبل:

- تأسيس مناطق صناعية حرة لدعم الصناعات التحويلية مثل تجهيز الأغذية.

- إطلاق مشروع سياحي في مدينة لبدة الأثرية لجذب السياح الدوليين.
- تعزيز تنويع الاقتصاد عبر تصدير منتجات زراعية وصناعية تصدير زيت الزيتون الليبي إلى الأسواق الأوروبية.

الحوكمة وبناء المؤسسات

تشير منظمة الشفافية الدولية وغيرها من منظمات الرقابة الدولي ة إلى أن ليبيا لا تزال من بين الدول ذات المؤشرات الضعيفة في النزاهة ومكافحة الفساد، ويُعد إصلاح القضاء وتفعيل الأجهزة الرقابية الخطوة الأولى نحو بناء دولة القانون، كما تدعو الرؤية إلى استقلال القضاء دستوريًا وماليًا، مع تحديث البنية الإدارية للمحاكم، وضمان حق المواطن في التقاضي العادل.

كما نوصي بتمكين الهيئات الرقابية كالرقابة الإدارية وديوان المحاسبة من العمل بشفافية واستقلال. وتشدد الرؤية على أهمية اللامركزية عبر منح صلاحيات أكبر للبلديات، وتمكينها ماليًا وإداريًا لتنفيذ مشاريع تنموية محلية منسجمة ومتكاملة فيما بينها، استنادًا على تجارب دولية وإقليمية في توزيع التخصص القطاعي حسب الخصائص المحلية، كما تقترح تطوير منظومة البيانات الحكومية والحوكمة الإلكترونية لمكافحة الفساد وتحقيق الكفاءة.

وفي هذا الصدد، تقترح الوثيقة تبني مشاريع من قبل:

- تطوير منصة إلكترونية تتيح للمواطنين الإبلاغ عن الفساد في البلديات بشكل مجهول.
- إنشاء قاعدة بيانات مركزية تربط بين الوزارات لتسهيل اتخاذ القرارات.
- تطبيق نظام حوكمة إلكترونية لتبسيط إجراءات التراخيص.

البنية التحتية والخدمات

تعاني ليبيا من تدهور كبير في بنيتها التحتية، نتيجة الصراعات المتكررة، وغياب الصيانة، والتخطيط العشوائي.

وتشير تقديرات محلية إلى أن 60% من الطرق الرئيسية تحتاج إلى إعادة تأهيل، تستهدف الرؤية إعادة إعمار المدن المتضررة من النزاعات، مع الأولوية لمرافق التعليم، الصحة، والكهرباء، كما تدعو إلى تطوير شبكة الطرق الوطنية، وربط المدن الليبية بموانٍ ومطارات عصرية.

في قطاع المياه، تهدف الرؤية إلى تحديث شبكة النهر الصناعي، وتقليل الهدر، وتشجيع مشاريع التحلية، اما في الاتصالات، تشجع الرؤية الشراكة مع القطاع الخاص لتوسيع خدمات الإنترنت، خاصة في المناطق النائية.

وفي هذا الصدد، تقترح الوثيقة تبني مشاريع من قبل:

- إعادة تأهيل الطريق الساحلي بين طرابلس وبنغازي.
- تحديث ميناء طرابلس لاستقبال سفن شحن حديثة.
- توفير شبكة إنترنت عالية السرعة في مدن الجنوب مثل سبها.

رأس المال البشري والتعليم

تدعو الرؤية إلى إصلاح شامل لقطاع التعليم، بتحديث المناهج، وتدريب المعلمين، وربط التعليم بسوق العمل، عبر شراكات مع القطاع الخاص. إذ أنَّ أكثر من 50% من سكان ليبيا دون سن الثلاثين، ما يجعل تنمية رأس المال البشري أولوية قصوى ومع ذلك، فإن نظام التعليم الحالي يعاني من فجوة كبيرة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل.

كما تدعم الرؤية توسيع التدريب المهني، وإنشاء معاهد تقنية متخصصة في كل منطقة وفق توزيع الحكم المحلي، وتوصي بتخصيص 2% من الناتج المحلي لدعم البحث العلمي والابتكار. وفيما يتعلق بالشباب والنساء، تقترح برامج تمكين اقتصادي، سياسي، واجتماعي، تشمل الدعم المالي، التدريب، وبرامج التمكين القانوني.

وفي هذا الصدد، تقترح الوثيقة تبني مشاريع من قبل:

- إنشاء معهد تقني لتدريب الشباب على تكنولوجيا المعلومات.
- برنامج تبادل طلابي مع جامعات أوروبية في مجال الهندسة.
- إنشاء مركز تميز للذكاء الاصطناعي في طرابلس.

العدالة الاجتماعية وجودة الحياة

أظهر تحليل الشباب أن هناك شعورًا عامًا بغياب العدالة في توزيع الموارد والخدمات، وتؤكد الرؤية على ضرورة تعزيز شبكة الضمان الاجتماعي، وتوسيع مظلة التأمين الصحي

تدعو الرؤية إلى تطوير القطاع الصحي، بإعادة تأهيل المستشفيات، وإنشاء مراكز صحية أولية في كل بلدية، كما تدعو إلى تطوير سياسات الإسكان الاجتماعي، خاصة للشباب والأسر ذات الدخل المحدود، وتوصي بسن قوانين تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الهشة.

وفي هذا الصدد، تقترح الوثيقة تبني مشاريع من قبل:

- إنشاء مراكز صحية جديدة وتطوير برامج الإسكان الاجتماعي.

- تعزيز شبكة الضمان الاجتماعي وسن قوانين لحماية الفئات الهشة.
- تحقيق تغطية صحية شاملة وتحسين جودة الحياة مثال توسيع التأمين الصحي ليشمل جميع سكان المناطق الريفية.

البيئة والتنمية المستدامة.

تعاني ليبيا من تحديات بيئية مثل التصحر، ندرة المياه، وتلوث السواحل، وتهدف الرؤية إلى حماية الموارد الطبيعية، عبر تشريعات بيئية صارمة، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، تشجع الرؤية على التحول إلى الطاقة المتجددة، مستغلة وفرة الشمس وتستهدف إنتاج 25-30% من الطاقة من مصادر نظيفة بحلول 2035، كما توصي بإنشاء هيئة وطنية لحماية البيئة، تعمل على مراقبة الانبعاثات، وتخطيط مشاريع بيئية تنموية.

وفي هذا الصدد، تقترح الوثيقة تبني مشاريع من قبل:

- إنشاء هيئة وطنية للبيئة وتطوير مشاريع طاقة شمسية مثال إنشاء محطة طاقة شمسية في الكفرة.
- التحول نحو الطاقة المتجددة واستعادة الأراضي المتدهورة مثال زراعة أشجار مقاومة للتصحر في منطقة الجفرة.

الثقافة والسياحة والهوية.

تملك ليبيا كنوزًا ثقافية هائلة، إلا أنها غير مستثمرة بشكل كافٍ، تدعو الرؤية إلى إعادة تأهيل المواقع الأثرية، وإدراجها في خارطة السياحة العالمية، كما تشجع دعم الصناعات الإبداعية مثل الموسيقى،

المسرح، والسينما، وإنشاء معاهد فنية وثقافية، وترى الرؤية أن الثقافة عامل أساسي في بناء الهوية الوطنية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومواجهة التطرف.

وفي هذا الصدد، تقترح الوثيقة تبني مشاريع من قبل:

- تأهيل المواقع الأثرية وتنظيم مهرجانات ثقافية وطنية.
- إنشاء معاهد فنية وإطلاق حملات ترويج سياحي دولية.
- إدراج مواقع أثرية في قائمة اليونسكو وتطوير السياحة.

ليبيا الرقمية

التحول الرقمي هو مفتاح العصر الجديد، تدعو الرؤية إلى أتمتة الخدمات الحكومية بالكامل، وإطلاق بوابة وطنية موحدة للخدمات، كما توصي بتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعميم الإنترنت عالي السرعة، خاصة في الجنوب والمناطق الريفية، وتقترح دعم الشركات الناشئة التقنية، وتمويل الابتكار، عبر حاضنات أعمال، ومسابقات وطنية للبرمجة.

وفي هذا الصدد، تقترح الوثيقة تبني مشاريع من قبل:

- إطلاق بوابة خدمات حكومية وبناء بنية تحتية رقمية في المدن الرئيسية مثال إنشاء بوابة إلكترونية لتجديد الوثائق الرسمية.
- تمويل شركة ناشئة لتطوير تطبيقات تعليمية
- تحقيق تغطية رقمية شاملة وتعزيز الابتكار التقني مثال إطلاق مسابقة وطنية للبرمجة

ليبيا على الساحة الدولية

تهدف الرؤية إلى استعادة الدور الإقليمي والدولي لليبيا، من خلال سياسة خارجية قائمة على المصالح المشتركة، وعدم الانحياز، تدعو إلى تعزيز التمثيل الدبلوماسي، وتطوير كفاءة السفراء، وتقليل السفارات بالخارج، وإنشاء مراكز دراسات استراتيجية لدعم القرار الخارجي، كما تقترح تفعيل التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، في مجالات الأمن، الطاقة، والهجرة.

وفي هذا الصدد، تقترح الوثيقة تبني مشاريع من قبل:

- تدريب الدبلوماسيين وإنشاء مركز دراسات استراتيجية مثال إنشاء مركز دراسات لتحليل العلاقات مع الاتحاد الأفريقي.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وجذب الاستثمارات الأجنبية مثال توقيع اتفاقيات تجارية مع دول البحر المتوسط.
- تعزيز الدور الإقليمي وزيادة الصادرات النفطية وغير النفطية.

خاتمة

"رؤية ليبيا 2035" تمثل طموحًا وطنيًا جامعًا، يجسد آمال الشعب الليبي، وخاصة شبابه، في بناء مستقبل مزدهر يتجاوز تحديات الماضي. هذه الرؤية ليست مجرد وثيقة، بل خارطة طريق نحو دولة مدنية ديمقراطية، عادلة ومستقرة، تستثمر مواردها البشرية والطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة والرفاه للجميع.

نضع هذه الرؤية بكل مسؤولية أمام السلطات التشريعية والتنفيذية، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وكل مواطن ليبي، داعين إلى شراكة وطنية حقيقية قائمة على الثقة والشفافية. الشباب الليبي، بطاقاتهم الخلاقة وإرادتهم القوية، ليسوا مجرد أدوات تنفيذ، بل هم القوة الدافعة والقادة الحقيقيون لهذا التغيير.

ندعو الجميع لتبني هذا الحلم المشترك والعمل يدًا بيد لتحقيقه، لنصنع معًا ليبيا 2035 دولة الاستقرار، العدالة، والازدهار، التي نفخر بها جميعًا.